

الاقتصادية

لاخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5754.2
بتغير قدره
-26.7
0.46%



أبوظبي توسع مطارها ليستقبل 30 مليون مسافر عام 2017

أكد رئيس مجلس إدارة «شركة أبوظبي للمطارات» خليفة محمد المزروعى أمس، ان الشركة ماضية في عملياتها لتنفيذ مبنى مطار أبوظبي الرئيسي الجديد المتوقع افتتاحه عام 2017 على مساحة 700 ألف متر مربع ليستقبل نحو 30 مليون مسافر سنويا عند اكتماله. وقال المزروعى في احتفال بمناسبة مرور 30 سنة على افتتاح المطار «تتطلع الشركة لتحقيق مزيد من الإنجازات خلال السنوات المقبلة، ما يساهم في تعزيز مكانة مطار أبوظبي بين أفضل المطارات في المنطقة والعالم، وفي تعزيز البنية التحتية والخدمية لدولة الامارات»، وأشار الى ان المطار استقبل أكثر من 126 مليون مسافر منذ افتتاحه عام 1982. ويتخذ عدد من شركات الطيران من مطار أبوظبي الدولي مركزا لعملياتها اهمها «الاتحاد للطيران» وخصص «مبنى المسافرين الرقم 3» لعملياتها.

لرفع مواده إلى 400 مادة «خماسية التجارة» في انتظار انتخابات مجلس الأمة لإنجاز تعديلات قانون الشركات

أكدت مصادر مطلعة في وزارة التجارة والصناعة لـ «الأخبار» ان اللجنة الخماسية المعنية بإجراء التعديلات على قانون الشركات التجارية توقفت عن عملها لحين تشكيل مجلس أمة جديد واختيار أعضاء اللجنة المالية والاقتصادية للبدء في مناقشة ما تم إنجازه من تعديلات على مواد القانون. وبيّنت ان اللجنة المشكلة لم تنجز سوى 15% من التعديلات المطلوبة وان الأمر في انتظار تشكيل مجلس الأمة ولجانته المعنية بمناقشة القانون وتعديلاته في المرحلة المقبلة وهو ما يعني تعطيل صدور التعديلات في الفترة الراهنة. وقالت المصادر ان الجدول الزمني

أكدت مصادر مطلعة في وزارة التجارة والصناعة لـ «الأخبار» ان اللجنة الخماسية المعنية بإجراء التعديلات على قانون الشركات التجارية توقفت عن عملها لحين تشكيل مجلس أمة جديد واختيار أعضاء اللجنة المالية والاقتصادية للبدء في مناقشة ما تم إنجازه من تعديلات على مواد القانون. وبيّنت ان اللجنة المشكلة لم تنجز سوى 15% من التعديلات المطلوبة وان الأمر في انتظار تشكيل مجلس الأمة ولجانته المعنية بمناقشة القانون وتعديلاته في المرحلة المقبلة وهو ما يعني تعطيل صدور التعديلات في الفترة الراهنة. وقالت المصادر ان الجدول الزمني

«التجارة» تنظم مؤتمراً دولياً لمكافحة غسيل الأموال

علمت «الأخبار» ان وزارة التجارة والصناعة تعتزم عقد مؤتمر دولي لمكافحة غسيل الأموال، وذلك خلال الفترة من 16 الى 17 يناير الجاري، بمشاركة موسعة من قبل شخصيات وزارية دولية. وأضافت المصادر ان اللجنة التحضيرية للمؤتمر برئاسة وكيل الوزارة عبدالعزيز الخالدي استعرضت خلال اجتماعها الأخير عددا من الدول والأسماء التي سيتم توجيه الدعوة إليها لحضور المؤتمر. وتكرت المصادر ان الوزارة سوف تستعرض أحدث الطرق المتبعة لمكافحة غسيل الأموال، وتحديد العوامل التي تساعد على ازدهار مثل تلك العمليات وكيفية القضاء عليها، كما سيتم استعراض الجهود الكويتية في هذا المجال والتي تساعد على رفع التزام الكويت بالمعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. • **عاطف رمضان**



الوزير صفر والصبيح مع الإدارة العليا لبنك الكويت الوطني

يعتبر معلماً معمارياً يجسد ريادة البنك المصرفية محلياً وإقليمياً صفر يطالع على مشروع المقر الرئيسي الجديد لـ «الوطني»



جولة في أرجاء المعرض

حول جميع جوانب المشروع وما يتميز به من خصائص ومواصفات عالمية. ويقع مقر بنك الكويت الوطني الجديد الذي يضم أكثر من 60 طابقاً بارتفاع 300 متر، في قلب

الحى المالي في الكويت في منطقة شرق، ويتميز بأنظفته الذكية ومعاييرها العالمية الصديقة للبيئة، بالإضافة إلى الإطلالة البانورامية المميزة التي يتمتع بها.

وقد جال الوزير صفر والصبيح مع الإدارة العليا للبنك الوطني في أرجاء المعرض مطلعين على تصاميم المشروع ومجسمات البرج الجديد الذي سيكون معلماً من معالم الكويت المعمارية بتصميمه الأنيق وهندسته المبتكرة ومواصفاته العالمية، والذي يجسد المكانة المرموقة التي يحتلها بنك الكويت الوطني على الساحة المصرفية الكويتية والإقليمية. كما استمعوا إلى شرح مفصل من الإدارة الهندسية في البنك

زار وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية د.فاضل صفر ومدير عام بلدية الكويت أحمد الصبيح المعرض الذي يقيمها بنك الكويت الوطني حول المقر الرئيسي الجديد للبنك.

وكان في استقبال الوزير صفر والصبيح نائب رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني ناصر السابر والرئيس التنفيذي للمجموعة إبراهيم بدوب ونائب الرئيس التنفيذي للمجموعة عصام الصقر والرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني - الكويت شبيخة البحر على رأس قيادات من البنك.

وقد جال الوزير صفر والصبيح مع الإدارة العليا للبنك الوطني في أرجاء المعرض مطلعين على تصاميم المشروع ومجسمات البرج الجديد الذي سيكون معلماً من معالم الكويت المعمارية بتصميمه الأنيق وهندسته المبتكرة ومواصفاته العالمية، والذي يجسد المكانة المرموقة التي يحتلها بنك الكويت الوطني على الساحة المصرفية الكويتية والإقليمية. كما استمعوا إلى شرح مفصل من الإدارة الهندسية في البنك

عودة النزهان مديراً لحماية المستهلك بـ«التجارة» بقرار وزاري



منصور النزهان

علمت «الأخبار» أن منصور النزهان قد باشر عمله مديراً لإدارة حماية المستهلك بوزارة التجارة والصناعة وذلك بعد أن حكمت المحكمة الإدارية بحكم نهائي بعودته لعمله السابق كمدير لإدارة حماية المستهلك، علماً أن الإدارة قد شهدت نقلة نوعية في أدائها بنضج من خلال عام 2006 في مجالات عديدة منها مراقبة الإعلانات التجارية ومراقبة المنتجات والسلع ومكافحة السلع المغشوشة أو المخلطة بالأدوية. وقد شهدت إدارة حماية

المستهلك استراتيجيتها وضعها النزهان لمختربات والعروض الخاصة والسحوبات التجارية، وكذلك شهدت مراقبة بيع العقارات وإعلاناتها لآسيما العقارات التي يتم بيعها خارج الكويت. الجدير ذكره ان النزهان أبعد عن عمله مديراً لإدارة حماية المستهلك منذ عام 2010 تقريبا وعاد مجددا بعدما أصدرت وزيرة التجارة والصناعة قرارها الوزاري بعودته استنادا للحكم القضائي المشار إليه. • **عاطف رمضان**

«الوطني للاستثمار» يمول «ديم إلاك» الدوائية التركية

الأموال في تمويل توسع مبيعات الشركة وإمكاناتها التسويقية، وكذلك إضافة تراخيص عقاقير جديدة إلى محفظة أعمال الشركة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يسرنا للغاية أن نكون شركاء لإحدى أبرز المؤسسات الاستثمارية المعروفة التي تتمتع بالقدرة على مساعدتنا في النمو والتطور. كما ذكر الرئيس التنفيذي لشركة الوطني للاستثمار صلاح الفليح قائلاً: «يرجع استثمارنا في شركة ديم إلى الإستراتيجية المتكاملة للشركة وسجل الأداء الحافل الذي تتمتع به الشركة في شراء وطرح منتجات يكثر الطلب عليها في قطاع حيوي، وأردنا أن نوفر رأس المال اللازم لمشاركتنا في تحقيق مبادرات النمو التي تبنتها على أرض الواقع». وعلق رئيس قسم الاستثمارات المالية في شركة الوطني للاستثمار أحمد قائلا: «إن سجل الأداء الزاخر الذي تتمتع به فريق الإدارة واستعداد أعضائه لتنفيذ مشاريع هامة كان بمثابة نقطة الانطلاق الصحيحة لاستثمارنا».

أعلنت شركة الوطني للاستثمار أنها قد أتت عملية استثمار في شركة ديم إلاك، وهي شركة تركية رائدة في الأدوية ومتخصصة في العقاقير البيولوجية التي تستخدم في معالجة الحالات التي تهدد الحياة. وقد تم تنفيذ هذا الاستثمار من خلال صندوق الميزانين التابع لشركة الوطني للاستثمار، الذي يعد أول تخصص للميزانين في المنطقة يخصص لتقديم حلول تمويلية مبتكرة لفرص النمو. يذكر ان شركة ديم تأسست في عام 1993 في تركيا كشركة مستوردة ومسوقة للأدوية التي يكثر عليها الطلب والتي تشمل منتجات الدم والمضادات الحيوية والتي تستخدم في المستشفيات، وعقاقير أمراض الدم والأورام التي تستخدم في علاج الحالات الحرجة. وجدير بالذكر أن الشركة قد حققت نموا ملحوظا خلال السنوات الخمس الماضية حيث تكثرت من إضافة عدة أدوية هامة للغاية إلى قائمة المنتجات التي تخصصت فيها. وتستمر الشركة في الحفاظ على إستراتيجية النمو مع التركيز على توسيع نطاق أعمالها في الشرائح الحيوية التي يكثر الطلب عليها والتي تستخدم في الظروف السوقية والتنظيمية المختلفة، وسوف يعمل تمويل الميزانين على دعم خطط التوسع التي تتبناها شركة ديم، كما أنه سيساعد الشركة على تقوية مركزها الرائد الذي تتمتع به. وبهذه المناسبة أوضح المدير العام ورئيس مجلس الإدارة بشركة ديم، دينيز ديمير هذه النقطة قائلاً: «سوف تستخدم

الجمركية وجميع التعاملات التي تربطها مع الإدارة العامة للجمارك. كما وقع الاتحاد اتفاقية تعاون مع غرفة صناعة الأردن بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية ورفع مستوى التبادل التجاري بين الجانبين وذلك على هامش مؤتمر الاستثمار الصناعي في الأردن الذي عقده هيئة الاستثمار الأردنية بالتعاون مع الاتحاد. وفي السياق ذاته، عقد الاتحاد مؤخرًا ندوة «دور الكوادر في اختلال سوق العملة الوطنية.. سبل إعادة التوازن» مناقشة الحلول الكفيلة بوقف هجرة العمالة الوطنية من القطاع الخاص إلى القطاع العام وتم الاتفاق إثرها على تفعيل التنسيق بين الاتحاد وجهاز إعادة هيكلة القوى العاملة ليحث الحلول الممكنة. واستقبل الاتحاد وفدا تجاريا من المغرب وأرمينيا والأرجنتين وسلوفاكيا ليبحث الفرص الصناعية الجديدة لدى البلدين. كما أعد الاتحاد تصورات على الوضع الصناعي إضافة إلى تقارير ووقا لإرقام وإحصائيات رسمية، أظهر أحدها هجرة رؤوس الأموال الصناعية بمبلغ 2,5 مليار دينار إلى الخارج وذلك خلال عامين مع توقعات بأن يشهد العام الحالي هجرة نصف مليار دينار حسب استطلاع أجراه الاتحاد على أعضائه من الصناع الوطني إضافة إلى تقرير آخر حول مقارنة بين الصناعة التحويلية في الكويت ودول الخليج الأخرى التي تولي اهتماما بالغا في صناعتها الوطنية.



صلاح الفليح

على سعيد التدريب، عقد الاتحاد عددا من البرامج التدريبية جاءت بناء على استطلاع أجراه على أعضائه للوقوف على احتياجاتهم من مجال التدريب والتطوير وقد بلغ إجمالي عدد المشاركين 200 مشارك، وكانت أهم تلك البرامج التخطيط الصناعي والإستراتيجي وإدارة الجودة الشاملة وأساليب كتابة التقارير الفنية ونقاط الرقابة الحرجة وتحليل المخاطر (HACCP) وعمليات الشراء والتوريد اللوجستية إضافة إلى إدارة خطوط الإنتاج والأمن والسلامة الصناعية وإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية واستخدام نظم محاسبة التكاليف وتحليل البيانات والقوائم المالية للشركات الصناعية واستراتيجيات التسويق التنافسي. وقد ساهمست كل من هيئة الصناعة ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي في تغطية تكاليف تلك البرامج بحيث يتم عقدها برسوم رمزية أو مجانية للمشاركين.

تلك المصانع تصدر منتجاتها إلى الأسواق الخارجية وفي الوقت ذاته، توفر احتياجات السوق المحلية من منتجات وخدمات ومواد لازمة. وفي سياق متصل، أعد الاتحاد مذكرة شاملة رفعت إلى د.بورسلي بعنوان «هجوم القطاع الصناعي وسبل تدليل العقبات» بناء على اجتماعها مع ممثلي من مصانع القطاع الخاص، والتي شملت توصيات للهيئة العامة للصناعة فيما يتعلق بضرورة إنشاء مدن صناعية متخصصة للوقوف على أزمة القسائم البيئية والطاقة المتجددة وتحويل القسائم المؤقتة إلى دائمة وإعادة النظر بالقسائم الغذائية في منطقة صباحان عبر السماح لها بالتوسع في أنشطتها القائمة. أما فيما يتعلق بخصائصات وزارة التجارة والصناعة، فقد أوصى الاتحاد بأهمية انتقال مهمة الإدارة والإشراف على المناطق الخدمية والتجارية (الري والشويخ) وكذلك المنطقة التجارية الحرة إلى وزارة التجارة والصناعة لتخفيف العبء على الجهاز الإداري لدى الهيئة العامة للصناعة إضافة إلى تفعيل القرارات الصادرة بشأن حظر تصدير السكراب وضرورة تفعيل قانون حماية المنافسة. وحماية المنتج الوطني ومؤازرته، فقد أشار الاتحاد إلى ضرورة الإسراع في إقرار مشروع قانون المناقصات العامة الجديد (تم إقراره من قبل اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة) إضافة إلى تفعيل القرارات الصادرة بالزام الجمعيات التعاونية بعدم وضع القيود والاشتراطات أمام المنتج الوطني. كما أبدى الاتحاد رايه حول قانون استثمار رأس المال الأجنبي وقانون المناقصات العامة والشركات التجارية وذلك في إطار التعاون من أجل خلق بيئة تشريعية ملائمة للعمل. علاوة على ذلك، اجتمع الاتحاد مع اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الوزراء ليبحث تخفيض أسعار المواد البترولية التي تدخل في الإنتاج والتصنيع لدى المصانع.

«اتحاد الصناعات» يسلط الضوء على تحديات الصناعة التي حالت دون تطورها

أعد اتحاد الصناعات الكويتية تقرير الإنجازات لعام 2011 متضمنا أهم الإنجازات التي حققها للمساهمة في تنمية القطاع الخاص الصناعي عبر إيصال رسالته إلى أصحاب القرار من السلطتين التشريعية والتنفيذية. وقال الاتحاد في بيان صحفي، انه حرص على تسليط الضوء على المعوقات التي حالت دون تطور الصناعة المحلية منذ زمن بعيد والمحفزات التنموية المطلوبة التي كانت بمثابة وصفة العلاج لما يعانيه القطاع من أوجاع في سائر أجزائه. وأشار الاتحاد إلى أنه حرص على تفعيل مركز الخدمة المتكاملة التابع للهيئة العامة للصناعة عبر مخاطبة الجهات الحكومية المعنية بالقطاع الصناعي مثل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والإدارة العامة للإطفاء والهيئة العامة للبيئة وبلدية الكويت لحفزها على تسمية مثلثيها في المركز وذلك تحقيقاً لأهداف الخطة الإنمائية متوسطة الأجل التي أشارت إلى ضرورة تقليص الدورة الانتدبية لضمان كفاءة انجاز المشاريع التنموية حسب المخطط الزمني المرصود لها لافتاً إلى أن مجلس الوزراء وافق مؤخرًا على مقترح الاتحاد بتفعيل مركز الخدمة المتكاملة. وعلى سعيد توصله مع الجهات الحكومية، أشار الاتحاد إلى أنه خاطب عدة جهات حكومية معينة بالقطاع الصناعي، إذ أنه أرسل كتاباً إلى وزير التخطيط والتنمية السابق عبد الوهاب الهارون ووزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي واللجنة الاستشارية المشكلة لبحث الأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية، حملت النقاط الأساسية المتعلقة بمحفزات التنمية الصناعية أهمها تفعيل القرارات والقوانين التي صدرت من أجل دعم المنتج الوطني وأهمية تطوير آليات العمل لدى الهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة بهدف كفاءة العمل وضمان الأداء الفعال إضافة إلى المباشرة في إجراءات تنفيذ البنية التحتية للمناطق الصناعية الجديدة والدعوة إلى إقرار القوانين التي تساهم في تنشيط الاقتصاد بشكل عام والصناعة بشكل خاص. أما بالنسبة للمصانع الواقعة في منطقة الغربية، فقد طالب الاتحاد بأن تقوم الهيئة العامة للصناعة بتنفيذ الدراسة المسحية السنوية (Inventory) - والتي تضمنت في تقرير مجلس الوزراء حول تحسين الوضع البيئي في المنطقة الجنوبية في البلاد - نظراً لتوقف المصانع من إجراء التوسعات اللازمة لنشاط المستثمرين في منطقة الشعبية الصناعية الغربية إلى حين الانتهاء من هذا التكليف مما أصابهم بالضرر الجسيم نتيجة لهذا التأخير خصوصاً أن بعض

لقد نجح الاتحاد في تنظيم أكثر من فعالية حظيت باهتمام واسع من قِبل السلطات المعنية في البلاد. فقد تمخض عن ندوة «دور السياسات الجمركية في ظل تنفيذ خطة التنمية» تأسيس اللجنة التنسيقية المشتركة بين الإدارة العامة للجمارك واتحاد الصناعات الكويتية التي اقترحت في أول اجتماعاتها وضع قائمة ذهبية تضم المصانع المتلزّمة بالإجراءات

لقد نجح الاتحاد في تنظيم أكثر من فعالية حظيت باهتمام واسع من قِبل السلطات المعنية في البلاد. فقد تمخض عن ندوة «دور السياسات الجمركية في ظل تنفيذ خطة التنمية» تأسيس اللجنة التنسيقية المشتركة بين الإدارة العامة للجمارك واتحاد الصناعات الكويتية التي اقترحت في أول اجتماعاتها وضع قائمة ذهبية تضم المصانع المتلزّمة بالإجراءات

لقد نجح الاتحاد في تنظيم أكثر من فعالية حظيت باهتمام واسع من قِبل السلطات المعنية في البلاد. فقد تمخض عن ندوة «دور السياسات الجمركية في ظل تنفيذ خطة التنمية» تأسيس اللجنة التنسيقية المشتركة بين الإدارة العامة للجمارك واتحاد الصناعات الكويتية التي اقترحت في أول اجتماعاتها وضع قائمة ذهبية تضم المصانع المتلزّمة بالإجراءات

لقد نجح الاتحاد في تنظيم أكثر من فعالية حظيت باهتمام واسع من قِبل السلطات المعنية في البلاد. فقد تمخض عن ندوة «دور السياسات الجمركية في ظل تنفيذ خطة التنمية» تأسيس اللجنة التنسيقية المشتركة بين الإدارة العامة للجمارك واتحاد الصناعات الكويتية التي اقترحت في أول اجتماعاتها وضع قائمة ذهبية تضم المصانع المتلزّمة بالإجراءات